## في مؤتمر عرض تجارب اليمن والأردن والبحرين

# أكاديميون وبرلمانيون وناشطون يدعون إلى توسيع مشروع المشاركة الشعبية وتفعيل رقابة البرلمان والتخلي عن موازنة البنود

صنعاء/ احمد الزكري :

**دعا أكاديميون وأعضاء مجلس نواب وناشطون إلى توسيع مشروع المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للدولة كما دعوا إلى تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب وتطبيق موازنة البرامج والأداء بدلا عن موازنة البنود.**

**جاء ذلك لدى مشاركتهم في مؤتمر الدروس المستفادة من "تحالف المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة" الذي نظمه مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) في صنعاء.**

وفي افتتاح المؤتمر أكد محمد علي الشدادي نائب رئيس مجلس النواب اليمني، راعي المؤتمر أن الموازنة أداة الحكومة لتحريك عملية التنمية بما يحقق استفادة المجتمع والتكامل بين الحكومة والقطاع الخاص والتقليل من الفوارق في الدخول ومحاربة الفقر والجهل والبطالة وانتشار الجريمة.وتحدث الشدادي عن نصوص دستورية وقانونية تعطي البرلمان حق الرقابة على إعداد الموازنة وتنفيذها،مؤكدا أهمية الشراكة بين مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني.

وفي المؤتمر الذي أثنى فيه التحالف من دول اليمن والأردن والبحرين على تفاعل وسائل الإعلام مع المشروع قال الدكتور محمد علي جبران وهو أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد في كلية التجارة بجامعة صنعاء إن إجراء حوار صريح حول الموازنة العامة للدولة أصبح من الضروريات التي يجب على الحكومة القبول بها والاستفادة من الآخرين.

وأكد أن هذا الحوار ضروري جدا لأنه يمس أساس و استقرار و نمو و عصب الاقتصاد اليمني حاليا ومستقبلا، مشيرا إلى أن الموازنة في اليمن أصبحت صورية لا تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من إعداد موازنة وتخطيط مالي، لافتا إلى أن إعداد وتقدير أرقام الموازنة العامة لا يتم على أسس علمية أو طبقا للاحتياج أو طبقا لوجود نشاط معين تقوم به الدولة أو لأداء وظيفة من وظائف الدولة وإنما حسب المعرفة والعلاقة الشخصية ما بين الوزير المختص ووزير المالية وفي أحسن الأحوال يتم إضافة 5% إلى اعتماد السنة السابقة..

ودعا الدكتور جبران إلى تطبيق موازنة البرامج والأداء كمرحلة أولية للوصول إلى تطبيق الموازنة التعاقدية والتي قال إنها الوسيلة الأساسية لإخراج اليمن من التبديد المتعمد للموارد كما دعا إلى تطبيق احدث ما توصل إليه علم المحاسبة في تقدير تكاليف الأنشطة التي تؤديها الحكومة في ضوء وظائفها وهي (نظام التكاليف حسب الأنشطة )والتي سوف تحد من الفساد المنتشر في القطاع العام والحكومي .

وفي ورقته عن الرقابة البرلمانية على الموازنات في اليمن أكد عضو مجلس النواب علي العمراني أن رقابة البرلمان لا تزال ضعيفة ولا يزال نفوذ الحكومة أقوى، لافتا إلى أن مجلس النواب يناقش موازنة الدولة في فترة وجيزة ويقدم توصيات تكاد تكون مكررة ولا ينفذ منها الكثير من قبل الحكومة معيدا ذلك إلى تجاوب أغلبية الكتلة البرلمانية للمؤتمر مع مشيئة السلطة التنفيذية وعدم اهتمام كتل المعارضة بمناقشة الموازنة واكتفائهم بنقدها إضافة إلى عدم قيام هيئة رئاسة مجلس النواب بدورها كما ينبغي في المجال الرقابي.

وانتقد العمراني نظام الدائرة الفردية الذي قال إنه يجعل النائب منشغلا بهم دائرته ونخبيه بعيدا عن دوره الفعلي في الرقابة والتشريع، داعيا إلى إيجاد لجنة خاصة بالموازنة ولجنة أخرى لموازنة وحسابات مجلس النواب وإعادة توزيع مهام اللجنة المالية بما يمكنها من القيام بدورها كما دعا إلى أن يكون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة تابعا لمجلس النواب.

وذكر نائب رئيس الدائرة الاقتصادية للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور يحيى صالح أن المشكلة ليست فقط في طريقة تصميم الموازنات وإنما أيضا في طريقة إنفاق تلك الموازنات، قائلا إن حجم الاعتمادات الإضافية من عام 2000 -2008م بلغ 2.404 ترليون ريال مايعادل 12.413 مليار دولار، لافتا إلى أن الاعتمادات الإضافية هي في الأساس ميزانيات أضافية تطلب من آخر شهر او شهرين نهاية كل سنه..

وهذه الاعتمادات بنظره شكل من أشكال الالتفاف على فوارق أسعار النقط في الموازنات التقديرية والسعر الفعلي لبرميل النفط في الأسواق العالمية كما هي التفاف على جزء من الإيرادات الضريبية، مؤكدا أنه في معظم البلدان المجاوره وغير المجاورة تنفق فوارق أسعار النقط في تطوير البنى التحتية والتخلص من بعض الديون، وفي مشاريع استثمارية ، ومشاريع سكنية، وفي تحسين الخدمات الاجتماعية ، وفي صندوق الاجيال القادمة. اما لدينا فقد اتسمت تخصيصات الاعتمادات الإضافية بعبثية من حيث استحواذ الإنفاق الجاري على معظم بنود الاعتمادات بل ان تلك البنود لا يتم تحديدها وانما ترد في تلك الاعتمادات تحت مسميات مبهمه، منها مخصصات الرئاسة والاعتمادات المركزية (بنود غير مبوبة)

وانتقد الدكتور يحيى التقليص المتزايد لاعتمادات القطاعات الخدمية الاجتماعية (الصحة/ التعليم.. وبقية الخدمات الاجتماعية وكذا الإخلال الدائم ببنود الموازنات العامه للدولة بسبب التوجيهات الفوقية لرئيس الدولة خلال زياراته المتكررة الى محافظات البلاد وتبرعاته الشخصية من موازنات الدولة بمشاريع لتلك المناطق خارج اطار برامج وخطط التنمية المقرة من قبل الحكومة والبرلمان، كما انتقد تجاوز الحكومة الدائم في النفقات الجارية وحجب دائم لمعظم النفقات الرأسمالية الاستثمارية غالباً ما تصل الى 60% او 70%.

وقال رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور عيدروس النقيب إن الأهم من مشاركة المجتمع المدني في إعداد الموازنة هو السماح لمجلس النواب بتعديل الموازنة دون الحاجة الى موافقة الحكومة، منتقدا عدم إشراك المجالس المحلية في إعداد الموازنة وعدم الأخذ بآرائهم مشددا على ضرورة توسيع هذا المشروع لا أن يكون في محافظات محددة ليؤدي ذلك على توسيع الشراكة بين مختلف الجهات والتخفيف شراكة فعلية لمنظمات المجتمع المدني.

وقال إن الحكومة تقدم موازنة نمطية لا تتقيد بها ولا يهتم بها مجلس النواب، مؤكدا أنها غير قائمة على دراسة علمية ولا على احتياجات ومتطلبات المجتمع وتكاد تكون تكرار للموازنات السابقة مع تغيير في النسب.

وأوضح النقيب أن الأسوأ هو الاعتماد بما نسبته 70 % على النفط مع تغير أسعاره إضافة إلى ذلك يقول النقيب إن الموازنات تتسم بالتعتيم حيث يحتاج القارئ المتخصص إلى شهور لمعرفة ما تريده الحكومة بصياغتها وأوضح أنه بدلاً من محاسبة الحكومة على عدم التقيد بالموازنة تكافأ بتمرير موازناتها واعتماداتها الإضافية وحساباتها الختامية عبر مجلس النواب.

وبشأن إشراك النوع الاجتماعي قال النقيب إن تحقيق ذلك يحتاج الى إرادة سياسية لاتزال إلى اليوم تستخدم المرأة كوسيلة لجلب المساعدات كما يحتاج ذلك برأيه الى أن ترفض المرأة استخدامها بهذه الطريقة.

وأوضح عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عبيد عوض الحمر أنه لاتوجد سياسات مالية واقتصادية واضحة للحكومة بحيث يمكن معرفة ماذا تري مستدلا على ذلك بالاعتماد الإضافي المصاحب للموازنة نهاية كل عام. وقال إن المشاركة الشعبية ينبغي ان تكون في رسم السياسية الاقتصادية من خلال الموازنة عبر ممثلين وهم مجلس النواب والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومن خلال الدراسات على أن تقدم في الوقت المناسب وليس بعد إقرار الموازنة.

وقال الدكتور عبد القادر البنا من المرصد اليمني لحقوق الإنسان إن النقاش سيعين على تحديد البدء بأولويات في العام القادم حيث طرحت نقاط عديدة مهمة ينبغي معها ان نحدد البداية الفعلية في النشاط القادم لمعرفة المقصود بالمشاركة الشعبية واليات تنفيذها

وفي المؤتمر الذي عرضت فيه تجارب اليمن والأردن والبحرين في مشروع التحالف شددت أمة الرزاق جحاف على الشفافية في إعداد وتنفيذ الموازنة ونشر تفاصيلها في مختلف وسائل الإعلام.

وتساءل الدكتور منذر إسحاق عن النقطة التي سيبدأ منها مشروع التحالف وعن كيفية توسيعه وماهي الشرائح المستهدفة الممكن التركيز عليها، قائلا إنه من الصعب دعوة الفلاح للمشاركة في إعداد الموازنة في حين لا يمارس عضو مجلس النواب دوره في إعداد الموازنة والرقابة عليها وهو دور لو قام به لكفانا العديد من المشاكل التي نعاني منها.

وأشاد الدكتور منذر إسحاق بتجربة تحالف البحرين وعلى رأسهم الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان قائلا إنهم استطاعوا تحقيق قفزه كبيرة في المشروع وينبغي ان نستفيد من تجربتهم

وإذ تساءل عما اذا كانت موازنة الرئاسة تدخل في موازنة الدولة بشكل واضح وعن تبعية جهاز الرقابة والمحاسبة أكد عيسى الغائب وهو من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان على أن دور المجتمع المدني أساسي في المشاركة في إعداد الموازنة والرقابة عليها.

وأكد النائب علي عشال ان المشاركة الشعبية تتم عبر المؤسسة المنتخبة أي عبر البرلمان الذي يستطيع القيام بهذا الأمر من خلال ارتباطه بالمجتمع عبر الدوائر، مشيرا إلى أن اللائحة تتحدث عن عقد جلسات اجتماع مع جمهور الناس لسماع آرائهم لكن هذا النص كما يقول عشال لم ينفذ وهو برأيه دليل على غياب الشفافية التي ينبغي ان تكون قائمة. وأوضح أن السلطة تحاول ان تطبل للموازنة وتنشر مزاياها ولا تتيح فرصة لوجهة النظر الأخرى.

واعتبر الناشط الحقوقي توفيق الكوري المشاركة الشعبية احد مرتكزات إصلاح النظام السياسي متسائلا عما إذا كانت هناك نصوص دستورية أو قانونية تؤكد حق المشاركة في إعداد الموازنة وعما إذا كان هناك توجه نحو هذا المشروع عبر المجالس المحلية في الدول الثلاث المكونة للتحالف وهي اليمن والأردن والبحرين.

وفي افتتاح المؤتمر الذي يختتم أعماله غدا أكد عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الاصبحي أن المجتمع المدني في العشر السنوات الماضية استطاع بأنشطته النوعية ان يصنع من نفسه شريكا فاعلاً في مختلف المجالات الى جانب القطاع الحكومي والقطاع الخاص والتحالف من أجل موازنة منصفة احد أنشطة المجتمع المدني الساعية إلى المشاركة في وضع موازنة تلبي احتياجات المجتمع وتخفف من الفقر ونتمنى ان تنظم في المستقبل منظمات جديدة إلى المنظمات الشريكة في التحالف وهي مركز الشركاء في الأردن ومركز المعلومات والجمعية البحرينية

واعتبر احمد الحجيري من الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان الموازنة العامة في صميم حقوق الإنسان [فمن خلالها يمكن تحقيق العدالة في المجتمع ولهذا وجد هذا التحالف الذي لاقى تجاوبا كبيرا في الواقع وأدى الى نتائج ايجابية منها نشر الحكومة في البحرين لأول مرة تفاصيل عن الموازنة في وسائل الإعلام].

وقالت رجاء الحياري، من مركز تنمية مؤسسات المجتمع المدني- الأردن إن المشروع يهدف إلى زيادة اهتمام المجتمع المدني في المشاركة في إعداد الموازنة وفق مايلبي احتياجات المجتمع،مبدية ثقة من خروج المؤتمر برؤى لانطلاق خطوات لاحقه في العام القادم.

يشار إلى تحالف المشاركة الشعبية لإعداد الموازنة العامة للدولة، هو تحالف إقليمي مكون من ثلاث دول هي الأردن واليمن والبحرين بدعم من معهد بايستر الممول من قبل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية.(mepi).

يتكون التحالف من مؤسسات مجتمع مدني بقيادة مركز الشركاء-الأردن من الأردن، والجمعية البحرينية لحقوق الإنسان في البحرين، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن. ويهدف المشروع إلى زيادة وعي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالية إعداد وتطوير الموازنة العامة لدولة، وبأهمية المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة لدولة، وتيسر الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة.

## بكل الاتجاهات

### تعويض لكارلا ساركوزي عن حقائب تحمل صورة عارية لها

سيدة فرنسا الاولى كارلا بر

سان دني دي لا رينيو (فرنسا)/14أكتوبر/ رويترز:

قضت محكمة فرنسية بحصول سيدة فرنسا الأولى كارلا بروني ساركوزي على تعويض قدره 40000 يورو (57500 دولار أمريكي) من شركة باعت حقائب تحمل صورتها وهي عارية.

والقضية هي الأحدث ضمن سلسلة من الإجراءات القانونية حول صور للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وزوجته مما أدى إلى اتهامات بالعبث من جانب منتقدين للزوجين اللذين يحظيان باهتمام وسائل الإعلام.

والتقطت الصورة العارية لكارلا عام 1993 عندما كانت تعمل عارضة أزياء محترفة. وكانت تطلب تعويضا قدره 125 الف يورو من شركة باردون للموضة في جزيرة لا رينيو الفرنسية في المحيط الهندي والتي استخدمت الصورة دون الحصول على إذنها.

وقالت محكمة في العاصمة سان دني دي لا رينيو أمس الخميس «استخدام صورة كارلا بروني دون إذن ألحق بها أضرارا معنوية ومادية.»

وكان محامو عائلة الرئيس قد أشاروا إلى ان كارلا ستتبرع بأي تعويض تحصل عليه للجمعيات الخيرية.

وقال بيتر ميرتيه مؤسس ومدير سلسلة باردون انه سيستأنف الحكم لان مبلغ 40000 يورو يبدو باهظا بالنسبة له على ارتكاب «خطأ صغير».

وأضاف ميرتيه ان تم انتاج عشرة الاف حقيبة بيع نصفها تقريبا قبل ان تحرك كارلا بروني الدعوى القضائية. ووعد بالتخلص من الكمية المتبقية. ولا تبيع باردون منتجاتها في أراضي فرنسا الام.

وعرفت كارلا بروني (40 عاما) الشهرة كعارضة ازياء قبل ان تتحول الى مغنية بوب ناجحة. وتزايد الاهتمام العام بها منذ ربطتها قصة حب بالرئيس الفرنسي الذي تزوجته في فبراير الماضي بعد اقل من ثلاثة شهور من التقائهما.

وكانت الصورة العارية التي طبعتها باردون على حقائبها حديث وسائل الإعلام في وقت سابق هذا العام عندما بيعت النسخة الأصلية منها وهي بالأبيض والأسود والتقطها المصور ميشيل كومت مقابل 91000 دولار في مزاد بنيويورك.

وكانت حقائب باردون تطرح للبيع الاسبوع الماضي مقابل ثلاثة يورو. ويحظر الآن بيعها.

### مادونا وريتشي يقولان ان مبلغ تسوية طلاقهما "غير صحيح"

مغنية البوب الامريكية مادو

لندن/14أكتوبر/ رويترز:

قالت نجمة البوب الأمريكية مادونا وزوجها السابق جاي ريتشي ان بيانا صدر باسم المغنية يتضمن تفاصيل طلاقهما كان «مضللا وغير دقيق».

وقالت ليز روزنبرج المتحدثة باسم مادونا في نيويورك ان المغنية أعطت المخرج البريطاني ريتشي ما بين 50 مليون إلى 60 مليون جنيه استرليني (76 مليون إلى 92 مليون دولار) نظير طلاقهما.

ونقلت وكالتا اسوشيتد برس وروويترز للانباء الأرقام لكن مادونا وريتشي ينأيان بنفسيهما الآن عن دقة هذه التفاصيل.

وقال الاثنان في بيان مشترك يوم «حاولنا التزام الصمت فيما يتعلق بتفاصيل طلاقنا على مدى الاشهر القليلة الماضية بينما قبلنا الاهتمام الواضح من وسائل الاعلام.»

وأضاف البيان قائلا «صدر بطريق الخطأ بيان مضلل وغير دقيق خاصة فيما يتعلق بالمبالغ المالية إلى وكالة اسوشيتد برس هذا الاسبوع.»

وقال البيان «التفاصيل المادية للتسوية ستبقى شأنا خاصا ماعدا القول بأن كلينا سعيد باتفاقنا. اهتمامنا الاساسي ..مثل اي زوجين منفصلين.. هو رعاية ابنائنا وان يكونوا في احسن حال.»

وقالت روزنبرج ان ترتيبات حضانة الابناء لم يتم الانتهاء منها بعد.

ولدى مادونا وريتشي طفل في الثامنة من العمر اسمه راكو وطفل اخر في الثالثة يدعى ديفيد تبنياه من مالاوي. ولدى المغنية ايضا ابنة اسمها لورديس ولدت في 1996 من علاقتها مع مدرب اللياقة البدنية كارلوس ليون.

ولمادونا ..وهي احدى أنجح المغنيات على الإطلاق مبيعات لألبوماتها تقدر بأكثر من 200 مليون.. زيجة سابقة من الممثل شين بين في عقد الثمانينات.

## مع الأحداث

### للنساء فقط -22

نجوى هاشم

**طالبت المشاركات في ملتقى مبادرة الطلاق السعودي باعتماد اجازة طلاق رسمية للمطلقات في أنظمة العمل تصل الى ثلاثة أيام اسوة بإجازة الزواج والوفاة والولادة. أعرف ان هناك اجازة أمومة شهرين، وعدة وفاة زوج، لكن لا توجد اجازة زواج على الإطلاق!!!.**

الشيء الآخر كيف ستحصل المطلقة على الإجازة إذا لم تعلن عن طلاقها؟

وهل من الممكن أن تتقدم امرأة عاقلة، متزنة في مجتمع كمجتمعنا تحكمه أطر النساء المتزوجات طلب إجازة من عملها كونها حصلت على طلاقها أمس؟

وهل عليها ان تقدم صك الطلاق الذي لا يستخرج عادة في حينه الى الجهة المسؤولة عنها لتمنح على ضوئها الاجازة، كما هو الحال عندما يتوفى الزوج وتقوم الموظفة (زوجة المتوفى) بتقديم ما يثبت الوفاة، ومثله ابلاغ الولادة؟

الفكرة في حد ذاتها جيدة، وإنسانية، وتراعي مشاعر هذه المطلقة التي تهدم منزلها إما بإرادتها ورغبتها في الطلاق، او بجبروت الرجل وتخلصه منها والتخلي عنها مع أطفالها بعد عشرة العمر.

لكن ينبغي ان توقف أمام طلاق وطلاق، رغم أنهما في النهاية طلاق للمرأة، والسبب ان بعض النساء تمضي حياتهن مستقرة وهادئة ولا ينغصها شيء وفجأة يقع الطلاق عليهن دون اسباب اما لزواج الرجل من أخرى، او لأسباب تظل تلك المرأة التي كانت آمنة ذات يوم تجهلها حتى تغادر الدنيا، ومع ذلك لا أعتقد أنها ستسارع بمجرد أنه طلقها إما برمي كلمة الطلاق عليها، او ارسال صك طلاقها، او إبلاغها بالطلاق غيابياً بالركض الى جهة العمل لطلب اجازة طلاق، خاصة وأنها ستكون في إجازة نفسية قاسية وضياع وجداني رهيب، وانقلاب حياتي لا تعرف عنه، ولم تكن مستعدة لمواجهته أبداً، وبالتالي تصبح الاجازة هنا لا تعنيها، ولا تحتاجها رغم تعبها، لأنها لن تبلغ عن طلاقها لمن حولها، وأنا اعرف زميلة لي ظلت مطلقة عامين ولم نعرف عنها شيئاً، وأخرى اقابلها اسبوعياً ظلت مطلقة أربعة أشهر ولم تتحدث، فقط تقول انا متعبة او غير منضبطة المزاج.

ومثل هؤلاء يتحرجن ان يبادرن بالإبلاغ عن الطلاق، او التحدث عنه، او حتى طرحه أمام الآخرين مهما كانت العلاقة.

وبعض النساء هن من يطالبن بالطلاق ويسعين له عندما تستحيل الحياة بينها وبين الرجل، فتظل تركض سنوات في المحاكم بحثا عن الطلاق حتى تحصل عليه وهنا ومن تجربة صديقة لي عندما اتصلت لتبلغني بفرح أنها عائدة من المحكمة وقد طلقت بعد معاناة ثلاث سنوات للبحث عن الطلاق، وأنها ستعزمني على عشاء فاخر أنا وهي فقط، وشرحت لي كيف انها مقبلة على العمل والحياة، وتريد أن تفرح وتنطلق بعد سنوات الغم. المهم هنا أن مثل هؤلاء النساء لا يعنيهن ان يعرف الآخرون قضية الطلاق فهي شخصية بالنسبة لهن وقد تقتصر على معرفة من هم أقرب الأقربين.

والبعض الآخر من النساء وهو آخر موضة يقمن حفلات فرح عند الطلاق، والتخلص من الزوج، وذلك العذاب المرير الذي اذاقه لها، لكن تظل حفلات الطلاق والاحتفاء بها مبالغة مرفوضة من قبل الكثير، إلا اذا كانت تلك المرأة كما اعترضت احداهن قد شكل لها طلاقها خروجاً من سجن أبدي كانت ستقضيه داخله.

المحصلة أن اغلب النساء لن يستمتعن بهذه الاجازة، ولن يقمن بطلبها الا في أضيق الحدود، ولأن كثيراً من نسائنا لازلن حريصات على دعائم البيوت حتى وإن كانت آيلة للسقوط، أو أنها سقطت، وأنه لا تزال هناك مقاييس محكمة لقياس ملامح العلاقة الزوجية حتى بعد غيابها، والحفاظ على صورتها الهلامية.

عن / جريدة ( الرياض ) السعودية

**هناك العديد من صحف بلادنا اليومية والأسبوعية تدعي أنها صحف معارضة للسلطة الحاكمة، والمعارضة الوطنية الصادقة بريئة منها براءة الذئب من دم ابن يعقوب، ومنها (أي تلك الصحف)، تدعي تفردها بنشر حقائق الأمور وهي كاذبة وتفتقر إلى حرفية المهنة وأخبارها مبللة بالارتزاق فما الذي يهمنا كقراء إن مات جمل في الحديدة أو أصيب كلب بأنفلونزا الطيور أو دجاجة فقس بيضها قبل موعد الولادة بتسعة أشهر.**

الطيب فضل عقلان

### دموع التماسيح

هكذا نتصفح تلك الصحيفة الهزيلة العرجاء في سيرها وعندما تشتد عليها الأمور تجدها تتشاكى وتذرف دموع التماسيح استجداء للرحمة والعفو كما حدث لأحد كتابها أمام القضاء حيث أعتذر علناً حتى ينجو من عدالة القضاء من مغبة كتاباته التحريضية المريضة في تلك الصحيفة التي تظن بذلك الترويج بأنها قادرة على إلغاء نظام سياسي ديمقراطي وتعكير صفو الوحدة الوطنية العظيمة.. ذلك الصحفي (تعوذ من الشيطان وبطل التطاول) وأعرف حق المعرفة أن ليس له ناقة أو جمل في مهنة الصحافة مثل أولئك الورثة الذين كان والدهم من كبار موظفي السلطة البريطانية الحاكمة والمحتلة للشطر الجنوبي من الوطن الحبيب. بل وتسعى بعض تلك الصحف إلى السماح لقراصنة الحرف والكلمة بشتم هامات من أبناء الوطن الحبيب لا لشيء ولكن لحقد أسود دفين، وغالبية قرائها ممن يحبون الكلمات المتقاطعة والتسالي والأخبار الفنية والمحلية النادرة فيها والتي يتم نشرها من خلال استرجاع موروث لقدم صدورها واللافت للانتباه أن بعض كتابها من نفس الموروث القديم الذين عافت الصحف الوطنية نشر كتاباتهم المكررة والمملة (ولا يصلح العطار ما أفسده الدهر) تلك الصحف عندما تساند المتمردين على النظام والدولة لأنها مجبرة على ذلك فميزانيتها تعتمد على ما يرميه لها المتمصلحون لإزعاج الوطن الحبيب ووحدته من دول هشة النظام وضعيفة السياسة وهمجية التصرف وعدم الوعي لأحزاب سياسية يقودها مقاولون معماريون وهم أيضاً ممن توارثوا السياسة وقد رفضهم شعبنا منذ ما قبل الاستقلال في 30 نوفمبر لأنهم في الأصل كانوا كتبة وحراس مخازن لدى النظام الأنجلوسلاطيني وحزبهم المدجن (يرعى مع الراعي ويأكل مع الذيب) بعض تلك الصحف كانت تشتم النظام الشمولي فأخرسها الواقع واليوم تمدح وتطبل للفلول المتبقية منه، صحف تتناقض مع نفسها وتقف ضد المواطن والوطن، رغم أن القائمين عليها (لهفوا الكثير من الأراضي واستفادوا من خيرات الوحدة الوطنية) التي يناصبونها العداء كإرتزاق ليتكسبوا من وراء ذلك، إن الكلمة موقف والإنسان موقف فإذا سقط المبدأ سقطت كل المعايير.

بعض تلك الصحف وجدت فرصتها للتواجد في بعض الأسواق خارج الوطن ببلدان تسعدها تلك الأكاذيب المنشورة فيها بالمقابل المدفوع سلفاً وتسيء لأبناء الوطن الشرفاء وللوطن الغالي أيضاً على الشرفاء من أبنائه فنشر الغسيل الوسخ الذي يلطخ سمعة الوطن لن يؤثر على السلطة الحاكمة فقط وإنما الأثر على الوطن والمواطن، إن لغة التحريض ولغة العداء والمجاهرة بالسوء ليست إلا لغة العاجزين والفاقدين للوعي وهي لغة تآمر على الوطن وإبراز الفئوية والقبلية والمناطقية المريضة، إن تعدادنا السكاني في حدوده 20 مليون ولو وجدنا منهم 2 أو 3 ملايين عاق ومتمرد لا يؤثر في اتجاه السلطة وحنكتها وحكمتها في قيادة دفة السفينة إلى المسار الصحيح ومثل تلك الصحف (كفأر يتقفز فوق جبل) مع إن الإعلام يعتبر السلطة الرابعة لو استطعنا استخدامه بشكل إيجابي ولمصلحة الوطن، إني في الحقيقة أترحم وأرأف بمصير تلك الصحف المخزية والذين يتعاملون مع الباعة المتجولين لها بأنهم أعمدة الإعلام وفطاحلة السياسة وأن الدولة لا عمل لها غير (مطافحتهم وأذيتهم) برغم أن هناك صحفاً تتناول قضايا مصيرية وتتحدث عن إختلالات هنا وهناك وفساد وتعثر في سير بعض الجهات الحكومية ولكنها لا تشكي ولا تبكي لأنها شفافة في طرحها ولأن السلطة أصلاً قائمة على الديمقراطية والتعددية وقبول الرأي الآخر فهل تتعظ تلك الصحف من ذلك (وتتعوذ من الشيطان)-(فكثر الحكوك يسيل الدم - والقصير يموت وغداه في الطاقة).

همسة

تصفوا الحياة لجاهل ... عما مضى فيها وما يتوقع
ولمن يغالط في الحقائق نفسه ... ويسوقهاطلب المحال مطمع

(المتنبي)